الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ

عمدة الإذاعة

بيان عمدة الإذاعة لشهر أيّار 2023

المبدأ الإصلاحي الرابع

"إلغاء الإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج وإنصاف العمل وصيانة مصلحة الأمة والدولة"

الاقتصاد في مدلوله الصحيح هو شأن اجتماعيّ مجتمعيّ متّحديّ محض. وهو "الشأن الأساسيّ الأشدّ مساسًا والتصاقًا بالشؤون الإنسانيّة على تنوّعها وتعدّدها وتجدّدها".
والاقتصاد في التحديد النظريّ هو علم وفنّ تأمين سدّ الحاجات الحياتية للإنسان، وفي التحديد العمليّ هو سدّ الحاجات الحياتيّة لإنسانٍ معيّنٍ محدّد بالذات، أي علم وفنّ تأمين مصلحة المجتمع، وضمانها.
فالاقتصاد شأن مجتمعيّ، وهو قوميّ في المراتب الحضاريّة الراقية، مراتب وعي المجتمع وجودَه ومصلحته.
وعليه فإنّ هذا المبدأ الإصلاحيّ الرابع من المبادئ السوريّة القوميّة الاجتماعيّة الإصلاحيّة يصوّب على الاقتصاد القوميّ الاجتماعيّ تنظيمًا وضبطًا وعدالة، إنصافًا للعمل وصيانة لمصلحة الأمّة والدولة.
نبادر إلى التأكيد الاستباقيّ أنّ دراسة الشأن الاقتصاديّ لا يمكن أن يكون علميًّا وواقعيًّا إلّا من خلال قاعدة التكامل بين المبادئ الأساسيّة والمبادئ الإصلاحية. وأيّ جنوحٍ نحو اجتزاء أيّ مبدأ عن وحدة المبادئ المتكاملة لا يؤدّي إلى أيّ نتيجة عمليّة عقلانيّة واقعيّة، بل بالعكس يضاعف من حمّى التشويه والتشويش والفوضى.
فالحديث عن الاقتصاد وجدواه خارج الإطار القوميّ يفقد الاقتصاد محتواه الباني، ويدرجه في لائحة المعايير الجزئيّة التي كانت وما زالت سببًا في فوضى الشأن الاقتصاديّ. فحين نتناول الاقتصاد من زاويته الصحيحة، زاوية الحياة القوميّة، نسقط كل ما من شأنه أن يشكّل عائقًا في طريق النموّ الاقتصاديّ، ونركّز على كلّ ما هو في وجهة الاقتصاد البنّاء.
وأيّ اقتصادٍ لا يرتكز على الإنتاج هو اقتصاد واهٍ يفتقر إلى القاعدة الأساسيّة الراسخة. والإنتاج الذي هو ما يسدّ حاجة اجتماعيّة غلالًا أو صناعة أو فكرًا، هو الأساس الذي ينتظم عليه الاقتصاد القوميّ الاجتماعيّ.
وليس غريبًا أن نشهد انهياراتٍ اقتصاديّة في ظلّ تجاهل العمليّة الإنتاجيّة الشاملة؛ علمًا أنّ الإنتاج لا يقتصر على ناحية من نواحي الحياة، بل هو يشمل مجمل النواحي صناعة وغلالًا وفكرًا.
ولأنّ الإنتاج هو الركيزة الهامّة للاقتصاد القوميّ، فمن العبث التفتيش عن رفاهية الشعب خارج إطار هذا الإنتاج. كما أنّ الإنتاج لا يقتصر على فئة من الشعب دون الأخرى، بل هو يشمل كل فعاليّة اجتماعيّة؛ أي أنّ كلّ عضوٍ يجب أن يكون منتجًا بطريقة أو بأخرى. وهذا يستتبع تصنيف الإنتاج والمنتجين لتأمين سلامة الإنتاج من جهة، ومن جهة ثانية لتأمين التوازن الصحّي بين توزيع العمل وتوزيع الثروة للإمكانيات الاجتماعيّة العاملة.
ولا شك أنّ التوازن الصحّي يتطلّب ضبط التعاون بين مجمل العاملين، كما يتطلّب الأمر ضبط الاشتراك في العمل، وحصول كل عامل على نصيبه العادل من عمليّة الإنتاج، وتأمين الحق في العمل في الدولة القوميّة، على أن لا يفسح في المجال لأيّ تصرّفٍ فرديّ أو مجموعيّ يعرّض مصلحة الأمة للضرر.

ومن ناحية أخرى، وفي ظلّ الأنظمة الاقتصادية السارية المفعول في كياناتنا السوريّة، لا يمكن الاعتماد على هذه الأنظمة كي نبني عليها نظامًا اقتصاديًّا بالمعنى الصحيح؛ لا بل أكثر من ذلك فإنّ أيّ درسٍ اقتصاديّ يرتكز على أسس هذا النظام السياسيّ أو هذه الأنظمة السياسيّة هو درس عقيم لا يمكن أن نتوخّى منه أيّ نتائج بنّاءة. وحده النظام الاقتصادي المنبثق عن واقع وحقيقة حياتنا القوميّة هو الذي يؤدّي إلى ترسيخ قوّة الأمة الفاعلة ويؤمّن الخير العام في أحسن حالات العدل للمجتمع كلّه. وفي هذا السياق لا بدّ من الانتباه إلى أنّ لكلّ مجتمعٍ اقتصاده، لأنّ لكلّ مجتمع حياته المتمايزة عن حياة مجتمع آخر.

ختامًا نقول إنّ النظام الاقتصادي القومي الاجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحًا إلا في دائرة الدولة القوميّة الاجتماعيّة، والدولة القوميّة الاجتماعيّة تبقى في حالة افتراض خارج تثبيت قواعد العقيدة القوميّة الاجتماعيّة؛ وكلّ المحاولات التي نشهدها هي محاولات يتيمة وعقيمة في ظلّ التشتّت الاجتماعيّ الحاصل، والفوضى الحياتيّة العارمة، إن لم نقل هي أشبه بعمليّات تخدير تلهي الشعب عن واقع الأسس التي عليها، وعليها فقط، تقوم الدولة القوميّة ويقوم عليها النظام الاقتصادي السليم.

بفكر سعادة فقط يتمّ النصر

لتحيَ سورية وليحيَ سعادة
عميد الإذاعة في الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ
الرفيق نايف معتوق

في 12 أيّار 2023.

أجاز نشر هذا البيان رئيس الحزب الرفيقة جوليات فيّاض حبيب.

ملاحظة: من المفيد التركيز في الشأن الاقتصاديّ على المحاضرة الثامنة من المحاضرات العشر، وعلى نداء الزعيم إلى منتجي ثروة الأمّة وبنّائي مجدها لمناسبة عيد العمل، أوّل أيّار 1949، وقراءة شروح في الاقتصاد القومي الاجتماعي للرفيق عبد المسيح ومحاضرته في الجامعة الأميركيّة في بيروت، 1972.